

Distr.: General  
10 May 2012  
Arabic  
Original: English



## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

### الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

### عشرون عاماً على تحرير التجارة في الهند: تجارب ودروس

#### حدث خاص للأونكتاد الثالث عشر

تُظَم في مركز قطر الوطني للمؤتمرات، الدوحة، في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢

#### موجز أعدته أمانة الأونكتاد

١- صدر في الدوحة خلال الأونكتاد الثالث عشر منشور مشترك بين الأونكتاد والمركز الهندي للدراسات المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية بعنوان *عشرون عاماً على تحرير التجارة في الهند: تجارب ودروس*، وذلك استجابةً لحاجة البلدان النامية إلى أن تتبادل فيما بينها التجارب المتعلقة بالسياسات العامة والتحرير. وكان المتحاورون هم السيد ريتشارد كوزول - رايت، مدير وحدة التعاون والتكامل الاقتصاديين فيما بين البلدان النامية، بالأونكتاد؛ والسيد أمار سينها، الأمين المشترك، وزارة التجارة والصناعة، الهند؛ ومعالي السيد جيان داسغوبتا، سفير الهند وممثلها الدائم لدى منظمة التجارة العالمية؛ والسيد مارتين كور، المدير التنفيذي، مركز الجنوب.

٢- وقد خاضت الهند تجربة ناجحة في العقدين الماضيين. والهند، التي يُعتبر اقتصادها واحداً من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم، واجهت العديد من التحديات التي يواجهها معظم البلدان النامية - منها الانتشار الواسع النطاق للفقر والبطالة، وتزايد أوجه التفاوت في الدخل. ورغم استمرار هذه التحديات، فقد حقق البلد معدل نمو سنوياً بلغ في المتوسط ٨ في المائة خلال العقد الأخير. وتتمثل إحدى السمات البارزة لتحرير التجارة في الهند في التحرير المالي الحذر والمحسوب، بالمقارنة مع النهج السريع الخطى والواسع النطاق الذي اتخذته العديد من البلدان النامية الأخرى. ولم يكن التحرير المالي في الهند غاية في حد ذاته، وإنما وسيلة لتيسير وتشجيع بيئة تجارية تنافسية دون التعرض لخطر الارتباط الوثيق بالأسواق المالية العالمية.

٣- وقد تضمن المنشور تقييماً لأثر الإصلاحات في قطاع التصنيع، وخلص إلى أن تحرير التعريفات الجمركية وتعزيز التصدير أديا دوراً مهماً في رفع معدل نمو التصنيع من ٥ في المائة في العقود الماضية إلى ٨ في المائة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وأدى ذلك إلى خفض حجم الواردات خلال العقد الماضي، ويسرّ حصول المصدرين على المدخلات والمواد الوسيطة بأسعار تنافسية من المصادر العالمية. رغم ذلك، لا يمكن إهمال دور الطلب المحلي في نمو هذا القطاع، حيث ازداد دخل الفرد في الهند - ولأول مرة - بأكثر من ٥ في المائة في العام.

٤- وقد اتبعت الهند سياسة تجارية مرنة في قطاع الزراعة الذي استجاب استجابة سريعة لتغير الأحوال العالمية. وكان المبدأ التوجيهي لفتح باب التجارة هو أن يفسح المجال للأسعار المحلية لكي تتحرك حنباً إلى جنب مع اتجاهات الأسعار العالمية، وفي الوقت نفسه حماية الاقتصاد من التقلبات الشديدة نحو الارتفاع أو الانخفاض. ويتمثل أحد الدروس المهمة التي ينبغي للقطاع الزراعي أن يستخلصها من تجربة الهند في سياستها التجارية هو أن قوى السوق لا تحمي من الصدمات العالمية، مثل أزمة الغذاء والأزمة المالية. ولذلك كان التنظيم والتدخل الحكوميان عنصرين أساسيين لحماية الاقتصادات المحلية والفئات الضعيفة. فتجربة الهند في تحرير قطاعات الزراعة والتصنيع والمال كانت تدريجية وطوعية وخطت وفقاً لاحتياجات الاقتصاد. ولم يستهدف الدور الذي أدته الدولة في الأسواق تحقيق الأهداف التجارية فحسب، وإنما أيضاً تحقيق الأهداف الاجتماعية. وقد أتاح النهج الحذر تجاه تحرير التجارة حيزاً للدولة لكي تتبع سياسات عامة تُحقق التحرير الذي تقوده التنمية.

٥- وكان للتحويلات المالية دور مهم في تخفيض العجز التجاري المتزايد للهند، ولكنها لم تكن كافية. وكان العجز التجاري المتزايد بصورة مطردة في الهند، كما هو الحال في بلدان نامية أخرى، باعث قلق. ونظراً إلى تزايد العجز والتضخم والتفاوت في الدخل، ينبغي أن تركز السياسات العامة على النمو الشامل عن طريق توفير فرص العمل. غير أن قطاع الخدمات في الهند لم يكن قادراً على استيعاب اليد العاملة المتزايدة. ولذلك لا يزال قطاع الزراعة يستأثر بنصيب الأسد في مجموع فرص العمل - وهو ٥٨ في المائة - رغم الزعم بأن الخدمات هي التي تقود النمو. ويمثل تحقيق النمو المستدام في قطاع التصنيع هدفاً رئيسياً من أهداف السياسة العامة في الوقت الحالي. ولذلك فإن الهند بصدد وضع سياسة تصنيع جديدة تساعد على توفير فرص عمل.

٦- وأكد العديد من المشاركين أهمية القيام بمزيد من العمل المفصل بشأن قطاع الخدمات في الهند وبشأن تجارب بلدان أخرى في مجال السياسات العامة، وهي نقطة يجدر بالأونكتاد النظر فيها. وقد اتخذت الهند خطوات رئيسية لتحقيق التحرير الذاتي، لا سيما في قطاع الخدمات، ولكن هذا الإنجاز لم يُثْمَن كما ينبغي في المفاوضات المتعددة الأطراف. وأعرب بعض المشاركين عن اهتمامهم بتجربة الهند في تحرير قطاعات الخدمات، لا سيما خدمات البرمجيات. وكانت ثمة حاجة إلى تحليل مدى إسهام التوقيع على اتفاق تكنولوجيا

المعلومات في نمو خدمات برمجيات ومعدات تكنولوجيا المعلومات في الهند. ونظراً إلى كبر حجم سوق تكنولوجيا المعلومات، فربما تكون الهند قد فوّتت فرصة تطوير صناعاتها المتعلقة بمعدات تكنولوجيا المعلومات بسبب هذا الاتفاق.

٧- وناقش المشاركون أهمية الروابط مع سلاسل الإمداد العالمية والإقليمية، وبواعث القلق ذات الصلة إزاء "اضمحلال" الصناعات عندما يزداد مكون الواردات في الصناعات ويقل في الوقت نفسه معدل نمو القيمة المضافة في الصناعة. وقال أحد المتحاورين إن المأزق الذي واجهته جولة الدوحة قد أتاح لبلدان، مثل جنوب أفريقيا، فرصة لإعادة النظر في سياساتها المتعلقة بالتعريفات الجمركية. ويتعرض نمو صناعة الأدوية في الهند للخطر بسبب القواعد الدولية المنظمة لهذا القطاع؛ ولذلك ينبغي التسارعة إلى مراجعة اللوائح المحلية لتحديد إلى أي مدى يمكن لهذه اللوائح أن تتيح لمصنعي الأدوية الجنيسة إنتاج أدوية جديدة.

٨- وناقش المشاركون أيضاً التحرير التدريجي والمحسوب لقطاع المصارف الهندي، وتنامي إنتاجية وكفاءة المصارف المحلية نتيجة المنافسة التي تلقاها من المصارف الأجنبية. واتفق على أن النهج المحافظ الذي تأخذ به الهند إزاء قطاع المصارف قد أدى خدمات جليلة للبلد. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي إجراء بحوث مستقبلية في سياق التباطؤ الاقتصادي العالمي، ومأزق جولة الدوحة، وتزايد عدد اتفاقات التجارة الحرة التي تبرمها البلدان النامية.